تنمية التطرف وتطرف التنمية

أسيوط - دراسة حالة

مارس ١٩٩٣

دكتور

محمد ابراهيم منصور

مطبوعات مركز دراسات المستقبل . جامعة أسيوط

تنمية التطرف وتطرف التنمية

أسيوط - دراسة حالة

مقدمة :

فجأة تصدرت أسيوط عناوين الأخبار التى تبثها وكالات الأنباء لا لأن ثروة عظيمة هبطت عليها وبدلتها من بعد فقر غنى ولاكتشاف أثرى هام غير حقائق التاريخ التى تعارف عليها المؤرخون ، وانما لأنها صارت عاصمة للأصولية الاسلامية ومركزاً للتطرف والارهاب . وأسيوط التى عرفها الناس عاصمة للصعيد ، وقامت فيها أول جامعة إقليمية فى مصر، وكان مقدراً لها أن تلعب دوراً حضارياً أوسع فى الصعيد بأسره ، ما لبثت هذه المحافظة أن تتحول إلى مصدر قلق وعدم استقرار قومى .

وتعتبر أسيوط محافظة ريفية طاردة للسكان بسبب أوضاعها الديمجرافية الضاغطة سواء إذا قيست هذه الأوضاع بمعدل النمو السكانى المرتفع (٣٪) أو بالكثافة الزراعية العالية والعلاقة غير المتوازنة بين السكان والموراد الزراعية . وعلاوة على هذا لم يكن لأسيوط فى برامج التنمية حظ كبير ، فالزراعة محدودة بقيود الماء والصحراء ، وليس حال التصنيع فيها بأفضل من حال الزراعة . فالصناعات القليلة المتناثرة هنا وهناك فى بعض مدن الصعيد - والتى قامت بمبادرات حكومية - فقد

وقعت – منذ بداية نشأتها – فى خطأ فادح حين استقدمت عمالتها معها ، ولم تقدم للسكان المحليين غير فرص محدودة للعمل فى أفنيتها الخلفية كالنقل والنظافة والتعبئة وبعض الأعمال الإدارية البسيطة . والمحافظة باعتبارها واحدة من أفقر محافظات مصر تمثل حالة لثنائية "التخلف – التطرف" ونموذجاً لتلك المناطق التى يتعانق فيها الفقر والعنف ويتجاور الإرهاب والبطالة . وأسيوط بواقعها هذا "حالة" لما يمكن أن نسميه "بتطرف التنمية" أى انحرافها بعيداً عن المعايير والمؤشرات القومية .. ومن ثم فهى بيئة "لتنمية التطرف" وتكاثر خلاياه . وإذا صح لنا أن نربط بين التطرف والتخلف ، فإن العلاقة أيضا بين التنمية والاستقرار علاقة حميمة . والتنمية فى أسيوط لها ضروراتها التى لا تخفى على أحد . فهى فوق انها حق لأبناء هذه المحافظة ، فإنها ضمان للاستقرار وصمام للامن . والتنمية فى أسيوط لها إمكاناتها المحلية التى لم تستغل بعد ، كما أن لها دوافعها القومية ، فضلاً عن كونها مجالا لتعاون دولى واسع سواء من جانب المنظمات الدولية المعنية بالتنمية المحلية ، أو من جانب الدول التى ترى فى استقرار مصر استقراراً للسلام العالمى .

وتعرض هذه الدراسة لجانبين : أولهما مظاهر ما أسميناه بتطرف التنمية فى أسيوط أى انحراف التنمية المحلية بعيدا عن المعايير والمؤشرات القومية ومحاولة قياس الفجوة بين الجهود التنموية القومية وجهود التنمية المحلية فى المحافظة ، وبالطبع فإننا لم نكتف بالمعايير الكمية القابلة للقياس ، وانما كان ثمة اهتمام مواز بالمقاييس النوعية

التى تعكس التطور الثقافى والمتغيرات الاجتماعية والمشاركة السياسية . أما الجانب الثانى ، فقد عرضنا فيه للآفاق المفتوحة أمام التنمية المحلية والجهود القومية والدولية المطلوبة لدعم التنمية فى المحافظة .

أولاً : "تطرف التنمية" الفجوة بين الجهود القومية وجهود التنمية المحلية فى محافظة أسيوط

كانت هناك دائما فجوة تتسع ولا تضيق بين جهود التنمية القومية وجهود التنمية المحلية فى محافظة أسيوط . ويمكن أن نعدد هنا أكثر من وجه وأكثر من دليل لتطرف التنمية وانحرافها بعيدا عن المعايير والمؤشرات القومية ، بل تعكس لنا هذه المؤشرات حجم "الفروق الجوهيرة" بين أقاليم مصر المختلفة .

وإذا كانت التنمية - بمعناها الأوسع - لاتقاس فقط بالتغيرات الكمية وانما بالتحسين المستمر فى نوعية الحياة التى يعيشها الانسان ، فإننا سوف نستخدم فى اختبارنا لفرضية "تطرف التنمية" نوعين من المؤشرات: مؤشرات اقتصادية ومؤشرات أخرى غير اقتصادية : ثقافية وسياسية تعكس التغير الحقيقى فى نوعية الحياة .

١-١- المؤشرات الاقتصادية

وهذه المؤشرات تقيس لنا الفروق الكمية بين جهود التنمية المحلية فى المحافظة وجهود التنمية القومية كما حاولنا اختزالها فى الجدول رقم (١)

جدول رقم (١) بعض الفروق الاقتصادية بين مؤشرات التنمية في محافظة اسيوط ومؤشرات التنمية القومية

المؤشرات الاقتصادية	أسيوط	الدولة
معدل النمو السكاني	٢,٩٪	٢,٣٪
سكان الريف	٧٢,١٪	٥٣,٧٪
الأهمية النسبية لإجمالي السكان	٤,٧٪	١٠٠٪
الأهمية النسبية لإجمالي الاستثمار	٢,٠٪	١٠٠٪
نصيب الفرد من جملة الاستثمارات (بالجنيه)	٣٣	٧٨
نصيب الفرد من الاستثمار الزراعي (بالجنيه)	١,٨٧	٣١,٠٧
نصيب الفرد من الاستثمارالصناعي (بالجنيه)	٨	٢٢
الأهمية النسبية للناتج الصناعي	٠,٤٪	١٠٠٪
نصيب الفرد من الاستثمار في قطاع المواصلات (بالجنيه)	٢	١٦
نصيب الفرد من الاستثمار في قطاع المرافق العامة	٢,٥	١٠
نصيب الأسرة من استثمارات الاسكان (بالجنيه)	١,٣	٤,٦
متوسط نصيب الفرد من دخل الأسرة (بالجنيه)	٦٧٠	٩٩٠
متوسط نصيب الفرد من إنفاق الاسرة (بالجنيه)	٥٧٠	٩٢٥

المصدر : حسبت هذه المؤشرات من اعداد مختلفة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوي والمؤشرات الاحصائية لاقليم أسيوط ..

وقد عولنا فى هذا القياس على مؤشرات نصيب الفرد من الدخل والاستثمارات والإنفاق علاوة على بعض مقاييس الفقر النسبى .

وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلى :

١- انخفاض نصيب الفرد فى محافظة اسيوط من الاستثمارات الإجمالية المخصصة للمحافظة عن المتوسط القومى العام للفرد فى مصر . فبينما كان نصيب الفرد من هذه الاستثمارات فى المحافظة حوالى ٣٣ جنيهاً فى عام ٨٩/١٩٩٠م ، كان المتوسط القومى العام ٧٨ جنيها ، أى أن ما يخص الفرد فى أسيوط من الاستثمارات الإجمالية تقل بنسبة ١٣٠٪ عن المتوسط القومى العام . ولا تتناسب الأهمية النسبية للاستثمارات فى محافظة أسيوط مع الاهمية النسبية لسكان المحافظة . فبينما يبلغ سكان أسيوط ٤,٧٪ من إجمالى سكان مصر ، فإن حصة المحافظة من الاستثمارات القومية لا تتجاوز ٢٪ فقط .

٢- وتتعمق هذه الفروق بحدة إذا استعرضناها قطاعيا . ففى الزراعة – وهى نشاط السكان الرئيسى فى أسيوط – يعادل نصيب الفرد من الاستثمارات الزراعية حوالى ١/١٧ من المتوسط القومى العام تقريبا، حيث كان نصيب الفرد المشتغل بالزراعة فى أسيوط ١,٨٧ جنيه ، بينما كان المتوسط القومى العام ٣٢,٠٧ جنيها ، علماً بأن المناطق الريفية فى المحافظة تضم أكثر من ٧٢٪ من السكان ،

وتصل النسبة إلى ١٠٠٪ فى بعض مراكز المحافظة كالفتح وصدفا ، علاوة على أن ريف أسيوط يعد أكثر المناطق تخلفاً فى مصر .

٣- وفى قطاع الصناعة ، لم تتجاوز نسبة الناتج الصناعى فى محافظة أسيوط ٠,٤٪ من الناتج الصناعى القومى . وتحتل أسيوط المركز قبل الاخير بين محافظات مصر إسهاما فى الناتج الصناعى القومى ولا يأتى بعدها سوى محافظة مطروح . أما نصيب الفرد من الاستثمارات الصناعية فى المحافظة فقد كان ٨ جنيهات مقابل ٢٢ جنيها للفرد فى مصر .

٤- ويعادل المتوسط القومى العام لنصيب الفرد من الاستثمارات فى قطاع المواصلات ثمانية أضعاف مثيله فى أسيوط . فقد كان نصيب الفرد فى المحافظة حوالى جنيهين مقابل ١٦ جنيها للفرد فى الدولة ، ويرجع هذا التفاوت بين متوسط نصيب الفرد فى أسيوط والمتوسط العام للدولة إلى انخفاض النصيب النسبى لهذا القطاع فى محافظة أسيوط من إجمالى استثمارات هذا القطاع فى الدولة .

٥- وفى قطاع المرافق العامة كان نصيب الفرد جنيهين ونصف مقابل ١٠ جنيهات للفرد فى الدولة . أما فى قطاع الإسكان فقد كان المتوسط القومى العام يزيد بمقدار ثلاث مرات ونصف المرة عن نصيب الأسرة فى اسيوط . وكانت نسبة السكان المقيمين فى عشة أو خيمة فى محافظة اسيوط أعلى من المتوسط القومى خاصة فى

المنـاطق الحضريـة . وتكـاد أسـيوط أن تكـون المحافظـة الوحيـدة المحرومـة مـن خدمـات الصـرف الصحـى وتزيـد فيهـا نسـبة السـكان المحرومين من المياه الجارية عن المتوسط القومـى . وكـان التفـاوت أعلى بكثير فى المناطق الحضرية ، أما داخل المحافظة فقد كان وضع المنـاطق الريفيـة أسـوأ بكثيـر مـن المـدن (٥٩٪ مقـابل ١٩٪) . وقـد اشارت نتائـج تعداد ١٩٨٦ إلى أن حوالى ٣٠ ٪ مـن سكان محافظـة أسيوط محرومين مـن الكهربـاء مـن شبكة عامـة أى حوالـى ضعـف المتوسط القومى العام . وكان الحرمان فى القرى يعادل ثلاثة أضعـاف الحضر .

٦- وتتسع الفروق ايضا فى الدخل والانفـاق ، فقـد كـان متوسـط نصيـب الفرد من دخل الاسرة فى محافظة اسـيوط يعـادل فقـط ثنثـى المتوسـط القومى العام ، أى ٦٧٠ جنيها مقابل متوسط قومـى عـام قـدره ٩٩٠ جنيها ، أما متوسط نصيب الفرد من إنفاق الأسرة فى المحافظـة فإنـه لا يزيـد عـن ٦٠٪ من المتوسط القومى العام أى مايعـادل ٥٧٠ جنيهـا مقابل ٩٢٥ جنيها . ويعتبر الريف فى أسيوط أفقر من الحضر بنسـبة تتراوح ما بين ٢٥٪ إلى ٣٠٪ .

وثمة دليل آخر على أن الريف أفقر من الحضـر فـى محافظـة أسـيوط وهو دليل مستمد من قانون انجلز الذى يقـرر أن نسـبة الانفـاق علـى الغذاء تتناقص مع ارتفـاع المعيشـة حيـث كـانت نسـبة انفـاق الاسـرة

المخصص للغذاء فى ريف محافظة اسيوط ٦٠٪ فى مقابل ١٪ فى المناطق الحضرية.

٧- ثمه محاولات لقياس مستوى الفقر فى محافظة أسيوط باستخدام أسلوب متعدد المتغيرات ويتضمن مؤشرات نقدية وأخرى حقيقية للتنمية البشرية على أساس أن الفقر ظاهرة متعددة الجوانب . وقد صيغ مقياس للفقر النسبى يتضمن ستة متغيرات تعبر عن الجوانب المختلفة لظاهرة الفقر كالأمية وتوفر مياه الشرب ونسبة الإنفاق واستخدام الطاقة الرخيصة ... الخ . وقد طبق هذا المقياس على عدد من الوحدات المحلية مقسمة حسب الإقامة فى الريف والحضر ، ويقع هذا المقياس بين القيمة ١ والقيمة ١٠٠٠ (١،١٠٠٠) حيث تمثل القيمة ١٠٠٠ الحد الأقصى للفقر . وقد أظهر التحليل على المستوى القومى أن اسيوط هى واحدة من أفقر محافظات مصر خاصة فى مناطقها الريفية . وكما هو واضح فى الجدول التالى رقم (٢) فإن قيمة مقياس الفقر النسبى فى ريف أسيوط كانت ٩٤٤ من ألف أى تقع قريبا من الحد الأقصى للفقر بينما كانت قيمة الفقر فى الحضر حوالى ٤٣٥ من ألف .

جدول رقم (٢) قياس الفقر النسبى فى الوحدات المحلية لمحافظة أسيوط

الوحدات المحلية	مقياس الفقر النسبى	
	ريف	حضر
مركز ومدينة أسيوط	٨٤٦	٣٣٧ (١)
أبنوب	٩٣١	٦١٣
أبوتيج	٨٨٥	٤٣٤
ساحل سليم	٨٧٩	٦١٠
الغنايم	٩١٣	٧٠٧
القوصية	٨٧٨	٤٩١
ديروط	٨٨٢	٣٤٥
صدفا	٨٩١	٤٢٣
منفلوط	٨٦١	٥٢٣
الفتح	٨٩٧	٤٨٧
إجمالى المحافظة	٩٤٤	٤٣٥

المصدر :

(١) متوسط قسمى أول وثان أسيوط

Nader Fergany: Poverty and Unemployment on the Level of Administrative Units , Almishkat , Cairo , Octobrr , 1992.

وكما هو موضح فى الجدول فإن المناطق الريفية لمحافظة أسيوط تتسم بتجانس شديد فى مستوى الفقر . ومع ذلك فإن الريف المتاخم للعاصمة ،

(مركز أسيوط) هو الريف الاقل فقراً ، بينما ريف الغنايم وأبنوب الأكثر فقراً .

٣-١- المؤشرات غير الاقتصادية

ان المقاييس والمؤشرات النوعية الأخرى التى تعكس التنمية - بمعناها الواسع - كالتطور الثقافى والتغيرات الاجتماعية والمشاركة السياسية لم يكن لها دور كبيرفى تحسين مركز أسيوط النسبى بين محافظات مصر ، وقد شاركت هذه العوامل علاوة على الأوضاع الاقتصادية الضاغطة إلى خلق بيئة سياسية غير مستقرة فى أسيوط خلال السنوات العشرين الأخيرة تراوحت بين الاستفزازات الطائفية والاعتداء على الأقباط وإثارة الاضطرابات فى الجامعات والمدارس وتصعيد العنف ضد مراكز الشرطة الذى بلغ حدا خطيرا فى أحداث اقتحام مديرية الامن بأسيوط فى اكتوبر ١٩٨١ وارتكاب مذبحة بشعة راح ضحيتها أكثر من ١٠٠ من ضباط الشرطة والجنود ، فضلاً عن الاعتداءات المتكررة على السائحين الأجانب ورجال الأمن وأعضاء التيارات السياسية المخالفة للتيار الاسلامى والتضييق على النساء والطالبات فى الجامعات .

ولا يخفى ان التركيب الطائفى لسكان المحافظة ينطوى على توترات ،تقطعة لها جذورها التاريخية منذ المؤتمر القبطى الشهير الذى عقد بأسيوط فى عام ١٩١١ عقب اغتيال بطرس باشا غالى رئيس وزراء مصر آنذاك وما لحق ذلك من مشكلات طائفية نجحت الحركة الوطنية

المصرية فى احتوائها ، وبلغت ذروة نجاحها فى الاندماج الوطنى الكامل بين عنصرى الأمة فى ثورة ١٩١٩ .

إن التركيب الطائفى لسكان أسيوط يشير - كما تدل بيانات تعداد السكان فى عام ١٩٦٨ - إلى ان المحافظة ضمت نسبة من المسيحيين أعلى بكثير من نسبتهم فى مصر كلها ، فقد كانت النسبة فى أسيوط ١٩٪ مقابل ٦٪ فى مصر . وكان التفاوت بين المحافظة ومصر أكبر فى المناطق الريفية . وتراوحت نسبة المسحيين من السكان بين ٧٪ فى مدينة الغنايم و٣٣٪ فى مركز الفتح .

وعلاوة على ذلك فثمة تفاوتات أخرى تكشف عن تطرف التنمية باعتبارها الوجه الآخر لتنمية التطرف فى محافظة أسيوط وتتمثل فى معدلات الأمية المرتفعة وتوقعات الحياة وتواضع مركز المرأة ونقص المشاركة السياسية .

١- الأمية

كان قرابة نصف سكان محافظة أسيوط من الذكور أميين ، وكانت نسبة الامية بين الإناث أكثر من ثلاثة أرباع . فإذا أخذنا فى الاعتبار أن غير الأمى هو كل شخص أكمل أربع سنوات من التعليم الابتدائى - طبقا لتعريف تعداد ١٩٨٦ - فإن نسبة الأمية فى أسيوط تزيد عن ذلك كثيرا . وتعتبر معدلات الأمية فى أسيوط أعلى من معدلها القومى فى مصر ككل ، ويلفت النظر أن هذه المعدلات كانت أكبر قليلا فى حالة الذكور عنها فى

الاناث ، أما داخل محافظة أسيوط فقد كانت معدلات الأمية بالطبع أعلى فى الريف عن الحضر بالنسبة للذكور والاناث على حد سواء . ونلاحظ أيضا تفاوتا ضخما فى معدلات الأمية بين أجزاء المحافظة من ١٠ ٪ للذكور فى قسم ثان إلى ٩٠٪ تقريبا للأناث فى ريف أبنوب .

وتلعب ظاهرة التسرب من التعليم الابتدائى دورا هاماً فى زيادة معدلات الامية ، ويرتفع معدل انتسرب من التعليم الابتدائى إلى ٢٠٪ فى محافظة أسيوط ، وقد كانت معدلات التسرب أعلى فى المراكز ذات الطابع الريفى (٢٠٪ فى الغنايم) و (١٧٪ فى ابنوب) ، بينما أظهرت مدينة أسيوط أقل نسبة تسرب (٨٪) .

٣- الصحة وتوقعات الحياة

يصل معدل وفيات الرضع - حسب بيانات مديرية الصحة لعام ١٩٩١- إلى ٨١ فى الألف فى المناطق الحضرية ، ٤٢ فى الألف فى الريف و٥٢ فى الألف فى المحافظة ككل . وتظهر بيانات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء إرتفاع معدل وفيات الرضع فى محافظة أسيوط عن المتوسط القومى العام فى مصر خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ وإن كان الفرق يميل إلى التناقص مع الزمن .

أما عن أهم اسباب الوفاة فتتمثل فى أمراض الجهاز التنفسى والأمراض المعوية حيث كان كل منهما مسئولا عن ٣٠٪ من وفيات الرضع علاوة على أسباب متعلقة بمشكلات الحمل والولادة وسوء التغذية.

٣- مركز المرأة

. تحتل المرأة فى محافظة اسيوط مركزا متواضعا فى هيكل التعليم والعمل والحياة العامة لا يتناسب وأهميتها فى التركيب النوعى للسكان (٤٩٪ من جملة السكان) . ففى التعليم ثمة مؤشرات قوية على تأخر تعليم المرأة عن تعليم الذكور بدرجة أكبر فى الريف عن الحضر . وتؤكد نسب الاستيعاب جسب النوع تراجع تعليم البنات عن البنين (٧١٪ مقابل ٩٦٪) وكان أوسع فرق فى مركز الفتح (٥٨٪ مقابل ١٠٠٪) . وقد أظهرت محافظة أسيوط معدلات نمو أقل فى تعليم البنات فى مرحلتى الاعدادى والثانوى الصناعى ، ونسبا أقل للأناث فى مراحل التعليم العادى كما هو موضح فى الجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣) مقارنة بين نسب تعليم المرأة فى كل من محافظة أسيوط ومصر (١٩٩١)

المرحلة التعليمية	نسبة تعليم المرأة ٪	
	فى اسيوط	مصر
ابتدائى	٣٩	٤٥
اعدادى	٣٧	٤٤
ثانوى عام	٣٣	٤٤
صناعى	١٧	٢٣
زراعى	١٤	٢٢
تجارى	٦٣	٧١
دور معلمين	٣٩	٦١

المصدر : مديرية التعليم ، النشرة الاحصائية السنوية ، ٩١-١٩٩٢ .

وفى ميدان العمل كان معدل نشاط المرأة فى محافظة أسيوط اقل من نظيره فى مصر ككل خاصة فى الريف ، ويتراوح معدل نشاط المرأة بين ١٪ فى ريف أبنوب والفتح إلى ٢١ فى قسم ثانى أسيوط . وتشارك المرأة فى النشاط الاقتصادى بدرجة أقل من المستوى القومى العام فى مصر ، حيث تمثل المرأة ٧٪ فقط من قوة العمل فى محافظة أسيوط مقابل ١٢٪ لمصر ككل . ورغم أن النساء يشكلن نسبة قليلة من قوة العمل إلا أنهن يعانين من البطالة ضعف المستوى القومى العام وثلاثة أضعاف معدل البطالة للنوعين سويا فى محافظة اسيوط . وقد تراوحت معدلات البطالة للنساء بين ١٧٪ فى ريف ديروط إلى حوالى ٤٠٪ فى ريف صدفا والبدراى . وفضلا عن كل ذلك فإن التقاليد - المدعومة بثقافة الارهاب ونظرتها الدونية للمرأة - تحول دون انخراط كبير ومشاركة فعالة للمرأة فى الحياة العامة .

٤- نقص المشاركة السياسية

يبدو نقص المشاركة السياسية هو الآخر مظهراً من مظاهر تطرف التنمية المؤدى إلى تنمية التطرف ، فالعمل السياسى ذو طبيعة موسمية (لاسيما مواسم الانتخابات) والأحزاب غائبة والمناصب الرفيعة فى الحزب الوطنى والمجالس المحلية تكاد تكون حكرا على أبناء العائلات الكبيرة فى الريف ، وغالبا ما يقتسم أبناء العائلة الواحدة مراكز النفوذ فمنهم أمراء الحزب ومنهم أمراء الجماعات ، ولا مانع أحيانا أن يضع الأولون نفوذهم

فى خدمة الآخرين وتأمين الحماية لهم (لاحظ ان إحدى العائلات فى أحد مراكز محافظة أسيوط تتوزع فيها السلطة كما يلى ، عضو مجلس الشعب وابن عمه أمين الحزب الوطنى ، وابن عمه الثانى رئيس المجلس المحلى للمدينة ، وابن عمه الثالث هو أمير الجماعة الإسلامية ومتهم فى اغتيال لواء شرطة) ، ولا يجد المحبطون - فى النهاية - ملاذا غير جماعات الارهاب والتطرف يبحثون فيها عن حلمهم الموعود وفردوسهم المفقود .

ويتخذ اختيار القيادات فى الحزب الحاكم والمجالس الشعبية المحلية منهجا انتقائيا استبعاديا ، ويكاد يفرض نوع من العزل السياسى لاسيما على المثقفين (الانتلجينسيا) (لاحظ انه ليس للجامعة فى اسيوط أى تمثيل فى تشكيلات حزب الاغلبية والمجالس المحلية وهو ماتجده ايضا فى قطاعات المحامين والأطباء والمهندسين) . وقد يكون فى ذلك تفسير لتنامى دور المنظمات الجديدة فى أسيوط (النقابات المهنية ونوادى هيئة التدريس) التى يضطر المثقفون ـ وأكثرهم ليس بالضرورة من قوى المعارضة ـ إلى اللجوء اليها كمنابر للتعبير وتحقيق الذات وعوضا عن الاستبعاد المتعمد لأغلبهم من تشكيلات الحزب والمجالس الشعبية .

وتتجلى ـ أخيرا ـ مظاهر نقص المشاركة السياسية فى عزوف الأقباط عن ممارسة العمل السياسى ، وضعف تمثيلهم أو غيبتهم نسبيا عن تشكيلات الحزب والمجالس المحلية (وباستثناء عضو قبطى وحيد معين

فى مجلس الشعب لايوجد أعضاء منتخبون ، كما أنه من بين ١٠٤ عضوا فى المجلس المحلى للمحافظة هناك ستة أعضاء أقباط فقط) .

واذا كانت أسيوط ـ طبقا لهذه المعايير ـ نموذجا لثنائية " التخلف ـ التطرف" وحالة لانحراف التنمية بعيدا عن المعايير والمتوسطات القومية، فان لهذه الثنائية وجها آخر وهو ثنائية " التنمية – الاستقرار " ، وهى ثنائية لا تتحقق الا بفتح آفاق جديدة للتنمية فى المحافظة ، تقوم على مزيد من العدالة الجهوية فى توزيع الاستثمارات القومية وتقليل الفروق الاقليمية والهجوم المباشر على الفقر فى القرى والأحياء العشوائية وتوسيع رقعة المشاركة الشعبية واعادة توزيع السلطة السياسية فى الريف .

ثانيا : الآفاق المفتوحة أمام التنمية المحلية فى محافظة أسيوط: مقترحات وتوصيات

لقد كان الهدف الذى توخته هذه الدراسة هو الكشف عن الجذور الاقتصادية والثقافية والسياسية للتطرف والعنف المتزايدين فى بيئة تقليدية محافظة ،.لم يكن العنف تاريخيا ـ غريبا عليها ، فأسيوط ــ ريفها خصوصا ـ هى بيئة الثأر والعداوات التقليدية بين العائلات والقبائل حتى قبل أن يظهر التطرف الأصولى . وفى هذه البيئة التى كانت تمارس إفقار نفسها بنفسها عن طريق تبديد فائض الانتاج الزراعى فى شراء السلاح وتكديسه لم يكن ثمة مجال لاستثمار منتج . فقد كانت العائلات – فى

السنوات التى تبخل فيها الأرض بالحصاد – تقترض أو ترهن أراضيها وعقاراتها من أجل حيازة السلاح الذى صار هو ـ لا الأرض أو الثروة وحدهما مقياس النفوذ والوجاهة الاجتماعية حتى قدرت بعض المصادر الأمنية – فى نهاية السبعينيات – قيمة الأسلحة المصادرة فى بعض محافظات الصعيد بحوالى ٢٤ مليون جنيه . وهو ما يكفى – بأسعار السبعينيات – لتسليح دولة صغيرة مثل مالديف أو جزر القمر . فى هذه البيئة المحصورة بين سندان الفقر ومطرقة الإرهاب ، نمت أعشاب التطرف والعنف الجديدين واتسعت آثاره الدامية ، وبينما كان الثأر والعداوات التقليدية ظاهرة محلية محدودة لاتتجاوز آثارها العلاقات العائلية فى القرى ، وكانا فى طريقهما إلى الانحسار ، فان تيار العنف الجديد يهدد كثيرا من مقومات التماسك الوطنى ويشكل خطرا على الاستقرار السياسى والاقتصادى .

واذا صح لنا أن نربط بين التخلف والتطرف وأن نعقد قراناً بين الفقر والعنف ، فان التنمية ـ لا الأمن وحده ـ هى سلاحنا الأمضى لاستئصال شأفة الارهاب والعنف ، والتنمية فى أسيوط لها ضروراتها الإنسانية والأمنية التى لاتخفى على أحد ، فهى فوق أنها حق لأبناء هذه المحافظة، فإنها ضمان للاستقرار ، وصمام للأمن ، واذا كنا قد عرفنا ضروراتها ، فان علينا أن نبحث فى إمكاناتها .

ونقصد بإمكانات التنمية توافرالقاعدة الاقتصادية للموارد الطبيعية والعمالة المدربة والهياكل الأساسية ، حيث أنها الأساس الذى تقوم عليه التنمية ، وهى المحدد لآفاقها وأبعادها ومؤشر مستويات عمل ودخول الأفراد ورفاهية السكان .

وترتبط التنمية المحلية ارتباطا وثيقا بتحديد الموارد والامكانات الطبيعية المتوفرة فى المحافظة ودراسة جدوى استغلالها استغلالا يخضع لمعايير الكفاءة الاقتصادية ، وذلك بهدف رفع مستويات المعيشة لسكان المحافظة وزيادة الدخل والتوظف وتحقيق التكامل بين هيكل التنمية فى المحافظة والهيكل القومى .

وفى دراسة حديثة عن "التنمية الحضرية" جاء ترتيب أسيوط - طبقاً لامكانات النمو الاقتصادى فى المركز الخامس والثلاثين من بين ٣٩ مدينة تناولتها الدراسة[١] - ورغم أن محافظة أسيوط تتميز - كما يبين الجدول رقم (٤) - بإمكانات نمو منخفضة إلا أنها تتمتع بطاقة استيعابية مرتفعة .

[١] انظر علا سليمان الحكيم ، أقطاب النمو كاستراتيجية مقترحة للتنمية الاقليمية فى مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٥٦ .

جدول رقم (٤) مركز محافظة اسيوط

وفقا لامكانات النمو والطاقة الاستيعابية

بيان	ترتيب المحافظة
(١) امكانات النمو	٣٥
(٢) الطاقة الاستيعابية	١٢
(٣) اجمالى القدرة على النمو	١٦

المصدر : علا الحكيم ، مرجع سابق ، ص ١٥٦ .

وفى دراسة اخرى أستخدمت فيها أساليب المحاكاة وتحليل جداول المدخلات والمخرجات حددت بعض النشاطات القائدة لتوطينها بمحافظة أسيوط بما يتلاءم وإمكانات النمو بها[٢].

ويقصد بالنشاط القائد النشاط الذى يتمتع بأعلى درجة من الروابط الكلية بينه وبين غيره من النشاطات علاوة على ما قد يحققه من أهداف أخرى كزيادة الدخل والعمالة والتصدير ... ووفقا لهذه المعايير فإن النشاطات القائدة التى يمكن توطينها فى محافظة أسيوط هى :

[٢] انظر دراسة سهير ابو العنين ، استخدام أساليب المحاكلة لتقدير التشابكات القطاعية فى الأقاليم المصرية ، مذكرة خارجية رقم ١٤٤٤ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨٧، ص ٢١ - ٢٤ .

١- صناعة الخشب ومنتجاته وخصوصا الأثاثات .

٢- الخامات التعدينية غير المعدنية .

٣- الكيماويات والمنتجات الكيماوية والبترولية .

٤- صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ .

وتتوقف وعود التنمية فى أسيوط على احتمالات التوسع فى المدن الجديدة ، غربى أسيوط على طريق الوادى الجديد أو شرقيها على طريق البحر الاحمر ، وعلى تخوم مدنها شمالا وجنوبا ، وبغير هذه المدن لاسبيل أمام التوسع الاقتصادى فى أسيوط لأن الخيارات الاخرى صعبة وهى التوسع على حساب الأراضى الزراعية أو التوسع الرأسى عن طريق زيادة الكثافة داخل الحدود . والهدف من إنشاء المدن الجديدة هو زيادة القاعدة الصناعية فى المحافظة وتحسين الاسكان والخدمات والمحافظة على الارض الزراعية المحدودة . وثمة صناعات مقترحة فى هذه المدن هى صناعات الورق والاثاث والاحذية ومواد البناء والزجاج والالومونيوم وصناعات خان الخنيلى التقليدية ، وبعض الصناعات الغذائية .

ويجب أن تعتمد الصناعات فى هذه المناطق على الزراعة والصناعات الصغيرة ، التى تقوم بالاساس على عاتق القطاع الخاص والقطاع غير المنظم ضمن استراتيجية للتنمية المحلية تتلخص أهدافها فى الهجوم

المباشر على الفقر فى القرى والأحياء العشوائية ورفع مستوى المعيشة وزيادة التشغيل وتوسيع رقعة المشاركة الشعبية ، واجتثاث جذور الامية والتخلف .

وتتبلور معالم هذه الاستراتيجية فيما يلى :

١- الاهتمام بالصناعات الصغيرة والتقليدية والمنشآت الحرفية كأداة فعالة لتنمية المحافظة

ومن يمن الطالع أن لبعض هذه الصناعات لاسيما الحرفية منها - تقاليدها التاريخية الموروثة فى أسيوط ، ومن ثم يمكن تطويرها وتوسيعها انطلاقا من قاعدة العمالة المدربة التى توارثت هذه التقاليد جيلا بعد جيل. وفضلا عن ذلك تتمتع هذه الصناعات بميزات تجعلها قادرة على تحقيق عدة أهداف فى نفس الوقت ومن أهم ميزاتها :

أ- تتناسب أحجام المنشآت الصغيرة مع الأسواق المحلية ، وقدرتها على الانتاج بتكاليف محدودة .

ب - ان الصناعات القائمة على الكفاءة والمهارات اليدوية أصبحت مجالا واعدا لتنمية الصادرات الموجهة لأسواق السياحة خصيصا (منتجات خان الخليلى والسجاد اليدوى .. الخ) .

جـ - إمكانياتها الكبيرة فى توليد المدخرات المحلية وتشجيع صغار المدخرين على الاستثمار فيها .

د – لهذه الصناعات دور مهم فى خلق العمالة ، بل وتبز الصناعات الكبيرة فى مقدرتها على استخدام طرق انتاج أكثر كثافة للعمل ويعزى ذلك لسببين ، أولهما أن المنشآت الصغيرة فى القطاع غير الرسمى تواجه أسعارا للعمل ورأس المال تعبر عن التكلفة الاجتماعية للموارد، اذ لا تؤثر غالبا تشريعات الحد الادنى للأجور او النقابات العمالية وضرائب الدخل على هذه المنشآت .وثانيهما ، ان هذه المنشات تعتمد فى الغالب على التمويل الذاتى ولا تعتبر من العملاء المفضلين للبنوك . ومن ثم ليس فى إمكانها الحصول على تسهيلات ائتمانية أو قروض بأسعار فائدة منخفضة كما هو الحال فى المنشآت الكبيرة فى القطاع الحديث .

وثمة دراسة مهمة فى مصر تكشف عن مقدرة الصناعات الصغيرة على خلق العمالة ، حيث تخلص هذه الدراسة إلى أنه فى مقابل كل وحدة من رأس المال المستثمر فى الصناعات الصغيرة يمكن توفير فرص عمل تتراوح بين ١,١ إلى ٢٣ فرصة عمل حسب نوع الصناعة فى مقابل فرصة عمل واحدة فى كل من هذه الصناعات اذا ما استخدمت تكنولوجيا متقدمة كثيفة رأس المال[٣] .

[٣] لمزيد من التفاصيل ، انظر ، محمد منير الطوخى ، الاختيار التكنولوجى ودور الصناعات الصغيرة فى حل مشكلة البطالة فى مصر ، مصر المعاصرة ، العددان ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، يناير – أبريل ١٩٩١ ، ص ٣٨ .

ويتطلب الاهتمام بالصناعات الصغيرة والحرفية ازالة القيود والتدابير التى تعوق نموها وتوسعها ومن أمثلة هذه التدابير إلزام الورش الصغيرة والحرفية فى مصر بدفع ضرائب التأمينات الاجتماعية عن الصبية الذين دأبوا منذ عصور الطوائف على الانخراط فى هذه الورش للتدريب والعمل، وهو سبب كاف لكى تتخلص هذه الورش من مهمة تدريبهم هربا من التكلفة العالية ، وتختفى بذلك مؤسسة هامة كانت تقوم مقام المدارس فى تعليم القوى العاملة الجديدة منذ الصغر وتزويد المجتمع بما يحتاجه من العمل الحرفى الماهر ، وفضلا عن ذلك لابد من اعداد وتدريب الأيدى العاملة ، وتوفير المؤسسات المالية والائتمانية ومرافق الخدمات العامة وتوجيه تسهيلات الصندوق الاجتماعى للتنمية لتمويل هذه الصناعات وتشجيع القطاع الخاص على الولوج اليها .

٣- الاهتمام ببرامج الأشغال العامة

تفتح المشروعات العامة مثل استزراع واستصلاح الاراضى الصحراوية وإنشاء المدن الجديدة ورصف الطرق والتشجير ومحو الامية آفاقا هائلة لامتصاص فائض العمل فى محافظة أسيوط ، وباستطاعة الوحدات المحلية تنظيم برامج خاصة للعمل فى هذه البرامج وتمويلها من الصناديق الخاصة للمحافظة أو الجامعة أو الصندوق الاجتماعى للتنمية أو تمويلها عن طريق المساعدات الأجنبية المقدمة من اليونسيف أو هيئة المعونة الامريكية أو غيرها من المنظمات ذات العلاقة . وتعطى هذه

البرامج آمالا براقة بجمعها بين هدفين فى نفس الوقت ، هدف التشغيل ، وهدف استحداث منافع اجتماعية جديدة .

٣- العمل على تنمية الريف وتطويره

وتوجيه الجهود التنموية فى محافظة أسيوط إلى المناطق الريفية لاسيما المراكز الأكثر فقرا كأبنوب والغنايم والقوصية وديروط (انظر الجدول رقم (٢) .

ويقتضى تطوير الريف العمل على توفير فرص عمل فى القطاع غير الزراعى ، والاهتمام بالصناعات الريفية وتوفير احتياجات الريف من مشاريع الخدمات الاساسية وخصوصا المياه والكهرباء والصرف الصحى والطرق الزراعية والتعليم الاساسى والرعاية الصحية ، فضلا عن ضرورة التنسيق بين الاجهزة المسئولة عن تطوير القرية .

٤- تنمية اللامركزية ومراعاة العدالة الجهوية وتقليل الفروق الاقليمية وإعطاء سلطات أوسع لوحدات الادارة المحلية بالمحافظة للمساهمة فى دفع عجلة التنمية والمشاركة فى رسم وتخطيط البرامج التنموية لهذه الوحدات والتنسيق فيما بينها ، علاوة على الاهتمام بالاعتبارات البيئية المصاحبة لعملية التنمية بما فى ذلك مكافحة التلوث والازدحام والضوضاء وتشجيع

التشجير داخل المدن ومراقبة تدفقات الهجرة من الريف حتى لا تتزايد مشكلات التحضر فى المدن .

٥ -تشجيع المشاركة الشعبية والسياسية وتوسيع دائرة المساهمة فى اتخاذ القرار وإعادة الحياة إلى العمل السياسى عن طريق رفده بدماء جديدة وبناء جسور من الثقة بين المثقفين فى الجامعة والتجمعات المهنية الأخرى من ناحية وبين حزب الأغلبية من ناحية أخرى بما يسمح بتمثيلهم فى تشكيلاته القيادية ولجانه النوعية المختلفة التى تكاد تخلو الآن منهم . واذا كان الإرهاب قد وجد ضالته المنشودة فى اليائسين والمحبطين فإن توسيع فرص المشاركة الشعبية هو ضمان ضد اليأس والسلبية والاحباط وعامل قوة لجهاز المناعة الوطنى ضد سرطان الارهاب الذى يتهدد الوطن بالانتشار .

خاتمة

إذا كان هناك من الأسباب الاقتصادية وغير الاقتصادية ما يكفى لوصف أسيوط بأنها نموذج لثنائية "التخلف - التطرف" ويجعل منها حالة لما اصطلحنا على تسميته بتطرف التنمية أى إنحرافها بعيدا عن المعايير القومية ، فإن لهذه الثنائية وجها آخر وهو ثنائية "التنمية - الاستقرار" وهى ثنائية لا تتحقق إلا بمزيد من العدالة الجهوية فى توزيع الاستثمارات القومية وتقليل الفروق الاقليمية والهجوم المباشر على الفقر فى الريف والأحياء العشوائية وفتح آفاق جديدة أمام التنمية المحلية فى

المحافظة عن طريق الاهتمام بالصناعات الصغيرة والتقليدية وتنمية الريف وتشجيع برامج الأشغال العامة وتوسيع رقعة المشاركة الشعبية .

والدولة التى تحففت - أو هى فى طريقها إلى أن تتخفف من التزاماتها الأبوية بحكم توجهاتها نحو اقتصاد حر - مطالبة بأن تتهيأ لدور جديد تقوم به نزولاً على مسئولياتها فى تحقيق التجانس الاقليمى والعدالة الجهوية والتنمية المتوازنة والأمن القومى ، وهو دور يضع على عاتقها واجباً لن يقوم به غيرها وهو أن تحرث أرضاً جديدة لبذور الاستثمار الخاص ، وأن تحتضن نبته الواعد وتتعهده بالرعاية والاستمرار , وربما صار حتماً أن تراجع الدولة خطتها الخمسية الجديدة بحيث تعيد تخصيص استثماراتها القومية لصالح أكثر المناطق فقراً وإهمالاً ليس فى الصعيد وحده - موطن الإرهاب الداخلى - وإنما فى الأقاليم الخلفية والأطراف البعيدة الممتدة من حلايب وشلاتين فى الجنوب الشرقى إلى سيناء فى الشمال الشرقى . تلك الأطراف التى وصفها مفكرنا خالد الذكر جمال حمدان بأنها "مناطق الضعف والثغرات المكشوفة"، وهى تقليدياً مناطق التماس مع الخطر الخارجى .

ان التنمية فى هذه المناطق ليست أدارة تطوير اقتصادى فحسب وإنما آلية دمج قومى للبشر والأرض معاً فى الوطن الأم يدرء عنه كل خطر يتهدده أو يحاول النيل منه .